- (أ) فرض عقوبات على اسرائيل تنفيذاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بسبب استمرارها في تحدى إرادة المجتمع الدولي.
- (ب) تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق عن الانتهاكات الاسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى في مدينة القدس، على أن يسبق ذلك حملة من الاتصالات مع الدول الاسلامية والمجموعات الاقليمية، والدول المؤيدة للحقوق العربية لدعم هذا الطلب.

خامساً: دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى التنسيق مع لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي في مجال التحرك على الصعيد الدولي لحماية المسجد الأقصى المبارك والمدينة المقدسة من الأخطار التى تهددهما.

سادساً: أن تقوم الدول العربية بدعم الطلب الأردني لدى منظمة اليونسكو من أجل تسجيل المدينة المقدسة على لائحة التراث العالمي الحضاري المهدد بالخطر.

سابعاً: دعوة الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لاعطاء الأولوية في مجال التحرك الاعلامي، لما يتعرض له المسجد الأقصى ومدينة القدس من أخطار بسبب الممارسات الاسرائيلية.

٢ ــ ... وخطة تحرك ضد قناة «البحرين» الاسرائيلية

حظي المشروع الاسرائيلي لربط البحر المتوسط بالبحر الميت باهتمام بالغ من جامعة الدول العربية، وذلك منذ أن قررت اسرائيل الشروع في تنفيذ المشروع. فقد أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الادارة العامة لشؤون فلسطين) تقريراً شاملاً حول المشروع وعرضته على مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة في دورته السادسة والعشرين، المنعقدة في تونس في الفترة الممتدة من الفلسطينيين في الدول المضيفة في دورته المؤتمر بعرض الموضوع كبند مستقل على جدول أعمال مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الخامس والسبعين (آذار مارس ١٩٨١).

وقد عرضت الأمانة العامة الموضوع على مجلس الجامعة في دور انعقاده المذكور فاتخذ قراره رقم ٤٠١٤ بتاريخ ٢٥/١/٣/٢٥. وفيما يلي نص القرار:

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتى نصها:

«اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة والتقرير المرفق بها حول مشروع اسرائيل الخاص بشق قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت. ونظراً للنتائج الوخيمة التي تترتب عن تنفيذ هذا المشروع والمخاطر التي تهدد الأمة العربية، والأضرار الفادحة التي تلحقها مباشرة بالشعب الفلسطيني، والمملكة الاردنية الهاشمية وبالقضية العربية الرئيسية، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ولما ينجز عنه من تغييرات ديموغرافية وجغرافية خطيرة، وما يتضمنه من مخالفات صريحة لأحكام القانون الدولي توصى بما يلى:

١ ــ عرض الموضوع على مؤسسات الأمم المتحدة (مجلس الأمن، والجمعية العامة) لاستصداد قرار يمنع اسرائيل من شق القناة.

 ٢ ــ الضغط على الولايات المتحدة الاميركية للحيلولة دون المشاركة في تمويل المشروع أو تقديم أية معونات من أجل تنفيذه.

٣ _ شن حملة اعلامية ضد المشروع.

٤ __ إدراج الشركات والمؤسسات المالية والهندسية وغيرها التي تقبل أن تكون لها أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع بالقائمة السوداء للمقاطعة العربية.